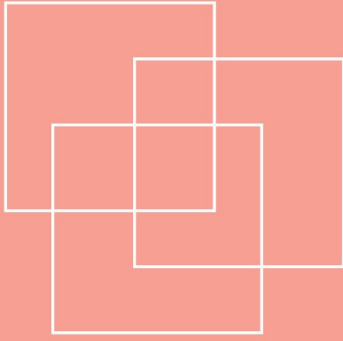
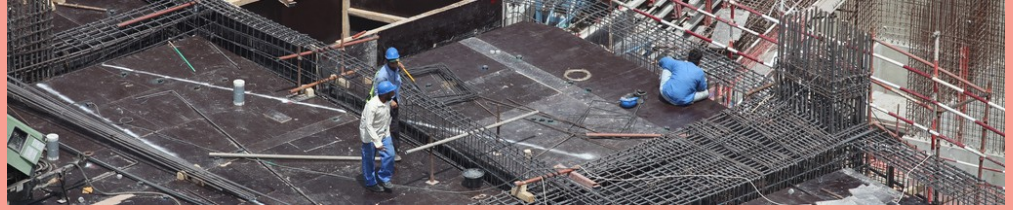




تحسين إدارة هجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار بالبشر في الشرق الأوسط



لمحة سريعة

← **الشركاء**
صناع السياسات، ووزارات العمل والداخلية والعدل، وممثلو النقابات العمالية في بلدان المنشأ والمقصد، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتقديم الخدمات للعمال المهاجرين، والملحقون العماليون وموظفو الرعاية الاجتماعية في بلدان المنشأ، وموظفو تطبيق القانون، والإعلاميون، والأكاديميون.

← **المانح**
الوكالة السويسرية للتنمية والتعامل

← **متى**
١ ديسمبر ٢٠١٢ - ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤

← **المستفيدون**
الحكومة وأصحاب العمل والعمال، ومنهم العمال المهاجرون.

← **البلدان والأقاليم المشمولة**
البحرين و المملكة العربية السعودية و كويت و لبنان و عمان و الاردن و اليمن و قطر

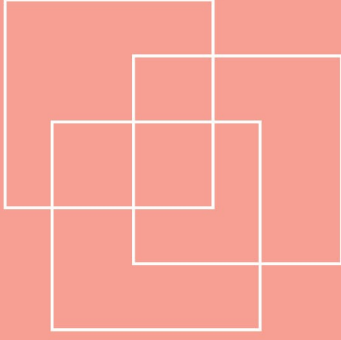


نظرة عامة على المشروع

ازدادت هجرة اليد العاملة ازدياداً هائلاً في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية اكتشاف النفط في سبعينيات القرن العشرين. في البداية، جاء المهاجرون للعمل في مشاريع البنية التحتية الكبيرة، لكن سرعان ما تنوع الطلب عليهم في الصناعات التحويلية والقطاعات المهنية الأخرى، كتجارة التجزئة والضيافة والصحة والسياحة والخدمة المنزلية، ما وفر فرصاً جديدة للنساء المهاجرات.

ويمثل العالم العربي اليوم قبلة للمهاجرين من جميع أنحاء العالم. وتتم هجرة اليد العاملة إلى الشرق الأوسط وفق نظام الكفالة الذي ينظم علاقة أصحاب العمل (أو الكفلاء) بالعمال المهاجرين. ويقرر الكفلاء عادة ظروف وشروط الإقامة والعمل.

وغالباً ما يؤدي عدم المساواة الناتج عن نظام الكفالة الذي يتحكم به أصحاب العمل إلى معاناة العمال المهاجرين من تدني الأجور، أو التأخر في دفعها، أو عدم دفعها، فضلاً عن تكبد تكاليف إضافية لا مبرر لها. وكثيراً ما يُجبر العمال ذوي المهارات المتدنية على العمل في ظروف مضنية لساعات أطول مما ينص عليه القانون ودون أي تعويض عن العمل الإضافي. وقد يحرمون من العطلة الأسبوعية أو الإجازة السنوية أو زيارة الوطن، أو يتعرضون لاعتداء بدني أو جنسي. ويوجد في الشرق الأوسط نحو 600000 ضحية من ضحايا العمل الجبري، كما أن 0.34 في المائة من سكان المنطقة مرغمون على العمل في وظائف ليست من اختيارهم.



تحسين إدارة هجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار بالبشر في الشرق الأوسط



الاهداف

أعربت الحكومات العربية عن اهتمامها بإصلاح نظام الكفالة الذي يربط العمال المهاجرين بأصحاب عملهم، واتخذت خطوات لتحسين ظروف عمل ومعيشة العمال الوطنيين والأجانب لديها. ويدعم هذا المشروع الجهود المبذولة لإدراج تنظيم وإدارة الهجرة في إستراتيجيات تجنيس اليد العاملة وفي السياسات الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقاً. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في الآتي:

« تعزيز الوسائل المتاحة لرسم سياسات هجرة اليد العاملة وإصلاح نظام الكفالة في البلدان المستهدفة.

« بناء قدرات أصحاب المصلحة في المجتمع المدني بهدف تحسين حماية العمال المهاجرين والدفاع عن حقوقهم.

« تحسين عملية التوظيف وسياسة التوظيف في البلدان المستهدفة.

« دعم الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف وضع آليات تعالج حالات العمل الجبري والاتجار بالبشر.

ويحسن المشروع الحماية المقدمة للعمال المهاجرين في مختلف القطاعات من خلال أنشطة تركز على ما يلي: الإدارة الإقليمية للبيانات، والأبحاث وإصلاح السياسات، وتقديم الخدمات للعمال المهاجرين، وبرامج تحسين القدرات.

النتائج

تعزيز المعلومات والآليات المتاحة لصياغة سياسات هجرة اليد العاملة من جانب البلدان المستهدفة:

- تسهم الخدمات الاستشارية في التأثير على سياسة الهجرة أو الإطار التنظيمي للتوظيف في بلد واحد على الأقل.
- يصبح المسؤولون الحكوميون في البلدان المستهدفة قادرين على ترجمة دراسات هجرة اليد العاملة إلى خيارات للسياسات ومقترحات للإصلاح.
- يوظف صناع القرار قاعدة البيانات المتوفرة في بوابة بحوث "مشروع ماغنيت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لمراجعة اتجاهات الهجرة وسياساتها، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى عقد حوار مستقل حول السياسات بين بلدان المنشأ والمقصد.
- تحسين الإحصاءات الرسمية عبر تحسين تصميم العينات في المسوح الأسرية الوطنية.

تقديم حماية وخدمات أفضل للعمال المهاجرين:

- توقيع خطة عمل للتعاون الإقليمي بين نقابات العمال في بلدان المنشأ والمقصد وتنفيذها.
- تحسين قدرات النقابات العمالية في مجال مساعدة العمال المهاجرين في بلد واحد على الأقل.
- تحسين قدرات منظمات المجتمع المدني على تقديم خدمات أفضل للعمال المهاجرين في بلدين على الأقل.
- توسيع تغطية هجرة اليد العاملة والاتجار بالبشر في وسائل الإعلام العربية وتحسين جودة هذه التغطية.

تضع الحكومات آليات فعالة لمعالجة حالات العمل الجبري والاتجار بالبشر:

- يتحقق اتساق السياسات عبر آليات فعالة لتطبيق القوانين والتشريعات الوطنية التي وضعتها المؤسسات الوطنية.

للاتصال:

أندريا سالفيني، كبير المستشارين الفنيين
الهاتف: 752400 (1) 961+
تحويلة 805
البريد الإلكتروني: salvini@ilo.org
www.ilo.org/arabstates

منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية
أريكو سنتر، شارع جوستينيان - القنطاري
بيروت - لبنان
ص.ب. 11-4088